جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير

تحت الرعاية السامية للسيد رئيس الجامعة
الأستاذ الدكتور عمر فرحاتي

الملتقى الوطني
حـــول
إشكالية إستدامة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر

المحاور

المحور الأول: دراسة أشكال و وسائل دعم الدولة الجزائرية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المحور الثاني: الصعوبات والعراقيل التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

المحور الثالث: متطلبات استدامة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

المحور الرابع: المعايير المحاسبية الدولية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المحور الخامس: دور الهيئات الحكومية في إستدامة المؤسسات.

المحور السادس: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومسؤوليتها المتعلقة بالإستدامة البيئية .

المحور السابع: قياس مؤشرات إستدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المحور الثامن: الحلول والمقترحات لإستدامة المؤسسات الجزائرية

يـــومي
07/06
ديسمبر 2017

قاعه المحاضرات الكبرى ابوالقاسم سعد الله
بالقطب الجامعي بالشط

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد حمه لخضر – الوادي-
كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير

الملتقى وطني حول إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	
رئيس الملتقى	د. عوادي مصطفى
رئيس اللجنة العلمية	د. يونس الزين
مقرر اللجنة العلمية	د. رضا زهواني
رئيس اللجنة التنظيمية	د. موسى جديدي
نائب رئيس اللجنة التنظيمية	د. لعبيدي مهاوات
تاريخ إنعقاد الملتقى	يومي 06 و 07 ديسمبر 2017
البريد الإلكتروني للملتقى	Durabilite39@gmail.com

بطاقة معلومات المداخلة		
المحور رقم - 2 -	الصعوبات والعراقيل التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر	
عنوان المداخلة	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر –واقع وتحديات-	
الإسم واللقب	عبد العزيز قتال	سارة عزايزية
المؤهل العلمي	دكتوراه	دكتوراه
الوظيفة	أستاذ محاضر	أستاذة محاضرة
التخصص	/	/
المؤسسة	جامعة تبسة	جامعة تبسة
ملاحظات	/	/

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر –واقع وتحديات–

ملخص:

استهدفت المداخلة تسليط الضوء على واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر والتحديات التي تواجهها وذلك في سبيل تطويرها من خلال العمل على تجاوز هاته التحديات، وذلك لتحقيق التنمية الاقتصادية المنشودة فالجزائر تعول كثيرا على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتنمية ودعم اقتصادها خارج المحروقات، فبذلت في سبيل ذلك جهودا عديدة لتطوير هاته المؤسسات، ولكن تبقى هاته الجهود غير كافية في ظل واقع يشير إلى أن عددا من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والعاملة بقطاع الخدمات والصناعات التحويلية والتقليدية تغلق أبوابها سنويا خاصة الصغيرة جدا منها، ذلك نتيجة لجملة من التحديات التي تواجهها والتي من أبرزها كلفة وجودة اليد العاملة إضافة للضرائب المرتفعة الأمر الذي يؤثر على خزينتها، إضافة للمنافسة غير المتكافئة بسبب انفتاح الأسواق مما يجعل المنتوج المحلي غير قادر على إيجاد مكان له سواء في الأسواق المحلية أو الدولية.

الكلمات المفتاحية: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجزائر، واقع، تحديات.

Abstract :

The study has reached spotliting the reality of small and medium corporations in algeria and the challenges that are facing in aim to developing it, thal will be done through working on facing those challenges, doing thal will achieve the economic developement because algeria count on small and medium corporations to develop and support its economic outside the fuels, for that algeriahave been made many efforts for developing those corporations, but those efforts still insuffisant in a reality that appears many of those small and medium corporationss in service and manufacture industries closing doors every year especially the very small ones, that is because of certain challenges that are facing,featuredis cost and quality of woking hand also because of high taxes witch affecting its tresory, also because of the anquivalent competition because of openig markets that made the local product inable of finding a place wether in local or international markets.

Key Words: small and medium Corporatoions, Algeria, reality, challenges.

مقدمة:

إن تحقيق التنمية الاقتصادية هو مصدر اهتمام كل الدول سواء المتقدمة أو النامية فمن خلال تحقيقها تتوفر الرفاهية المجتمعية المنشودة، يكون ذلك من خلال تكامل المشروعات الكبيرة في الاقتصاد مع المتوسطة والصغيرة، إذ تعول معظم دول العالم على المشروعات الصغيرة والمتوسطة لدفع عجلة التنمية بها باعتبارها ممهدا للمشروعات الكبيرة ومكملا اقتصاديا لها، وتشير الكثير من الإحصائيات أن أغلب المشروعات الصغيرة والمتوسطة هي عمود القطاع الخاص كما أنها تشغل أكثر من 70% من اليد العاملة مما يحد من مشكلة البطالة التي تمثل أحد أهم مشكلات الدول، حيث تساهم هاته المؤسسات والتي تعتمد أساسا في عملية تمويلها على المدخرات الشخصية والعائلية على العزيمة الفردية في إيجاد فكرة المشروع ومن ثم تمويله فتنفيذه واستقطاب اليد العاملة العاطلة وتوفير فرصة لها لتحقيق الدخل مما يسهم في تحريك عجلة الاقتصاد الوطني وإزاحة جزء من العبء عن الدولة في عملية تحقيق الثروة، التوظيف وإنشاء المشروعات، والجزائر كغيرها من البلدان استفادت من خبرة الدول المتقدمة في هذا المجال بعد تجاهل تام للقطاع الخاص فعمدت إلى تشجيع إنشاء هذا النوع من المؤسسات فأنشأت لذاك وزارة خاصة وقامت بإصدار تشريعات وقوانين اعتبرت الأساس في تطوير ودعم هذا النوع من المؤسسات، ورغم الجهود المبذولة في هذا المجال إلا أن واقع هاته المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا

يزال بحاجة للعمل من اجل النهوض به من خلال حصر الصعوبات والمعيقات التي تواجه عمل هاته المؤسسات من أجل تجاوزها وتحقيق التنمية الاقتصادية المنشودة.

وتتضح الأهمية العلمية لهاته المداخلة من خلال النقاط التالية:

1. تسليط الضوء على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
2. التعرف على واقع نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.
3. إبراز أهم التحديات التي تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

مما سبق يمكن عرض التساؤل الرئيسي للمداخلة كما يلي: **ماهو واقع نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية وما هي التحديات التي تواجهها؟**

وللإجابة على هذا التساؤل تم تقسيمه إلى جملة من التساؤلات الفرعية هي كمايلي:

- ماهو الفرق بين المؤسسة المتوسطة والصغيرة والصغيرة جدا وفقا للقانون الجزائري؟
- ما هي حقيقة نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية؟
- ما هي طبيعة الصعوبات التي تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية؟

وللإجابة على هذا التساؤل الرئيس فقد قسمت المداخلة إلى ثلاث محاور وهي:

المحور الأول:- نظرة عامة حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

المحور الثاني:- واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

المحور الثالث:-تحديات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

المحور الأول:- نظرة عامة حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

إن مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية جعل منها محل دراسة وتحليل للعديد من الباحثين والاقتصاديين لما تمثله في هيكلية الاقتصاديات للبلدان المتقدمة والنامية على حد السواء، حيث تعمل هاته المؤسسات على حشد المدخرات الشخصية والعائلية إضافة للائتمانية ضمن الاقتصاد مما يدفع بعجلة التنمية بشكل يكمل عمل المؤسسات الكبيرة.

1. ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بأنها: "هي تلك المشروعات التي تدخل ضمن دائرة المشروعات التي تحتاج الدعم والرعاية، والتي تتسم بعد قدرتها الفنية أو المالية على توفير هذا الدعم من مواردها وقدراتها وإمكاناتها الذاتية"[1].

وتعرفمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية "UNIDO" المشروعات الصغيرة بأنها تلك المشروعات التي يديرها مالك واحد، ويتكفل بكامل المسؤولية بأبعادها طويلة الأجل (التكتيكية)، كما يتراوح عدد العاملين فيها ما بين 10-50 عاملا[2].

إن الوصول لتعريف محدد وموحد للمؤسسات أو المشروعات الصغيرة والمتوسطة أمر لا يمكن التوصل له، فالمؤسسة الصغيرة أو المتوسطة تختلف من دولة لأخرى ومن قطاع آخر، وعموما يتم تعريفها اعتمادا على مجموعة من المعايير منها عدد العمال، حجم رأس المال، أو خليط من المعيارين معا، وتعريفات أخرى تقوم على استخدام حجم المبيعات أو معايير أخرى[3].

وعلى الرغم من تعدد المفاهيم والتعريفات للمشروعات الصغيرة والمتوسطة بسبب تنوع وتعدد المعايير المستخدمة لتحديد هوية المشروعات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة إلا أنها تكاد تنحصر في وجهتي نظر للتفريق بين المشروعات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة تعتمد الأولى على حجم وموجودات المشروع، وتعتمد الثانية على حجم العمالة ومقدار المبيعات السنوية للمشروع[4].

وتعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر اعتمادا على تعريف الاتحاد الأوربي لهذه المؤسسات عن طريق إصدار القانون رقم – 01 18 المؤرخ في 27 رمضان 1422 الموافق لـ12 ديسمبر 2001م المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهو التعريف القانوني والرسمي للجزائر، حيث " تعرف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة، مهما كانت طبيعتها القانونية بأنها مؤسسة إنتاج السلع و/أو الخدمات:تشغل من 1 إلى 250 شخصا ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي ملياري (2)دينار أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية خمسمائة (500 (مليون دينار)وأن تستوفي معايير الاستقلالية[5].

يمكن توضيح الفرق بين المؤسسات الصغيرة جدا والصغيرة وكذا المتوسطة وفقا للقانون الجزائري كمايلي:

جدول رقم (01): تقسيم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب معيار الحجم

البيان	عدد العمال	رقم الأعمال (مليون دينار)	مجموع الميزانية (مليون دينار)
صغيرة جدا	09-01	أقل من 20	أقل من 10
صغيرة	49-10	من 20 إلى أقل من 200	من 10 إلى 100
متوسطة	249-50	من 200 إلى 2000	من 100 إلى 500

المصدر: لزهر العابد، **إشكالية تحسين القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، مذكرة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، تخصص علوم التسيير، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2012-2013، ص: 20.

2. **مزايا وفوائد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**:تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن غيرها من المؤسسات بجملة من الخصائص جعلت منها محل اهتمام الباحثين وواضعي السياسات حيث أثبتت الدراسات والتقارير بان خلق وانشاء المناصب يتحقق بشكل أكبر عن طريق خلق مؤسسات صغيرة ومتوسطة[6]، ومن المزايا التي تحققها مشروعات الأعمال الصغيرة والمتوسطة ما يلي[7]:

- **سهولة توقع الأرباح**: من خلال تحديد وتحليل حجم المبيعات المتوقعة في ضوء الخبرة السابقة وبالتالي القدرة على تحديد الأرباح المتوقعة خلال الفترة القادمة.
- **إمكانية تحديد وتوقع الثروة المستقبلية**: والتي ترتبط بالأرباح المتوقعة، حيث يتمكن أصحاب المؤسسة من تحديد الإضافات والنمو الذي يمكن أن يتحقق في أموالهم.
- **قدرة المالكين على معرفة الأنشطة الخاصة بمشروعاتهم**: بحكم إدارتهم لهذه المؤسسات وما يمتلكونه من خبرة في هذا المجال.
- **المالكون هم الذين يمتلكون القدرة على الإدارة**: حيث أنهم يتصفون بالتمييز والقدرة على توجيه هذه المؤسسات نحو إنجاز أهدافها.
- **وجود خطوط مباشرة للاتصال بين المالكين والعاملين**: مما يضمن التوجيه السريع وضمان الرقابة الفعالة.
- **الرضا عن العمل**: يتمكن أصحاب المؤسسة من تحقيق بيئة عمل جيدة وإمكانية تحقيق الرضا والقناعة للعاملين وذلك من خلال الاتصال المباشر بينهم ودراسة احتياجاتهم.

- **إمكانية صياغة علاقات واضحة مع المستهلكين:** بالتالي القدرة على فهم واستيعاب احتياجاتهم والعمل الجاد على إشباعها وتلبيتها.
- **مركزية اتخاذ القرارات:** تتخذ كل القرارات من قبل المالك أو مدير المؤسسة مما يحقق السرعة وتجاوز الروتين ما ينعكس ايجابيا على استثمار الفرص وحل المشكلات بسرعة.

3. **مجالات عمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:** هناك ثلاث مجالات رئيسية لعملها وهي[8]:

- **مجال التصنيع:** مثل تصنيع المواد الغذائية، تصنيع منتجات الألبان، تصنيع قطع الغيار، وتصنيع الأجزاء اللازمة للصناعات التجميعية.
- **مجال التجارة:** تقوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بدور مهم في العلاقة بين المنتج والمستهلك النهائي ويتمثل ذلك في: تجارة الجملة، تجارة التجزئة، السماسرة، الوكلاء.
- **مجال الخدمات:** تظهر أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في قطاع الخدمات، حيث أن هذا القطاع يتطلب صفات معينة (على رأسها العلاقات الشخصية مع العملاء) من الصعب توافرها في غير المشروعات الصغيرة.

4. **مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:** تحتاج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى التمويل في فترات حياتها بدءا بتأسيس المشروع وانطلاقه، وأثناء تطويره وتنميته وتحديثه، ويمكن حصر مصادر هذا التمويل في المدخرات الشخصية لمالك المشروع أو إجمالي المدخرات العائلية، إضافة إلى الاقتراض من البنوك التجارية في حال الحاجة لذلك أو من البنوك المتخصصة في توجيه التمويل نحو قطاع معين[9] وتمثل الأخيرة مصادر التمويل الرسمية، وهي كمايلي[10]:

- **البنوك التجارية:** من مهامها تقديم القروض القصيرة والمتوسطة الأجل إلى مختلف القطاعات الاقتصادية، غير ان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تواجه صعوبات ف الحصول من التمويل منها، حيث تتخوف البنوك التجارية من عدم قدرتها على توفير الضمانات التي يطلبها.
- **مؤسسات الإقراض المتخصصة:** جاء إنشاء المؤسسات الاقراضية المتخصصة كرد فعل لتجنب البنوك التوجه نحو توفير الائتمان طويل الأجل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لذلك تم إنشاء هاته المؤسسات التمويلية المتخصصة والتي تقدم التسهيلات الائتمانية المتوسطة وطويلة الأجل وذلك لشروط وأساليب محددة ومميزة عن تلك المتبعة في البنوك، لإتاحة المجال أمام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتلعب دورها في الاقتصاد الوطني.

5. **تحديات تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:** تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة جملة من التحديات تعيق نشاطها، أهمها:

✓ **تحديات خاصة بالموارد البشرية:** متمثلة في[11]:

- صعوبة الحصول على المهارات العمالية المطلوبة، نتيجة الجذب الذي تحققه المشروعات الكبيرة لها.
- معدل دوران عال نتيجة انخفاض الرواتب والأجور مقارنة مع المشروعات الكبيرة، أو نتيجة لظروف العمل أو عدم وجود الضمانات مقارنة بالمشروعات الكبيرة.
- انخفاض إنتاجية العاملين نتيجة للأسباب السابقة، ولعدم القدرة على تدريب العاملين من قبل المشروعات الصغيرة لمحدودية امكانياتها.

✓ **تحديات تمويلية:** يمكن إرجاع معوقات التمويل في البنوك التجارية إلى ما يلي[12]:

- ارتفاع الكلفة الإدارية المرتبطة بتنفيذ هذه القروض.
- ارتفاع المخاطر المصرفية لهذا النوع من القروض مقارنة مع الإقراض العادي.

- تدني الضمانات اللازمة والكافية التي تقبلها البنوك لتقديم القروض.
- محدودية الثقافة المصرفية لدى أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مما يدفعهم للابتعاد عن البنوك للحصول على التمويل اللازم لمشروعاتهم.

✓ **تحديات خاصة بالمواد الأولية:** متمثلة في[13]:

- عدم كفاية او عدم انتظام تدفق المواد الاولية لعدم القدرة على منافسة المشروعات الكبيرة في الحصول عليها، خصوصا تلم التي يوجد طلب عال عليها والعرض محدود منها.
- ارتفاع تكلفة المواد الاولية مقارنة بالمشروعات الكبيرة بكميات محدودة.
- عدم القدرة على ضمان مستوى الجودة للمواد الأولية لضعف القدرة على السيطرة، التفاوض مع الموردين، ومحدودية الكميات المشتراة مقارنة مع المشروعات الكبيرة.

✓ **تحديات تكنولوجية:** تعاني العديد من البلدان من شح في استخدام التكنولوجيا المتقدمة للأسباب التالية[14]:

- انخفاض عدد الكوادر المؤهلة للاستخدام التكنولوجي المتقدم.
- شح رأس المال اللازم لإدخال تلك التكنولوجيا.
- التقنيات المستخدمة قديمة وبالتالي تعبر عن مستويات متدنية غي الإنتاج الأمر الذي يشير إلى قصر عمرها الافتراضي.

✓ **تحديات تسويقية:** فيما يلي أهم الأسباب التي تلعب دورا في ظهور المشكلات التسويقية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة[15]:

- عدم ثبات الإنتاج من موسم إلى آخر أو من عام إلى آخر مما يؤدي إلى ظهور مشكلات فائض الطلب تارة وفائض العرض تارة أخرى.
- تشابه منتجات هاته المؤسسات من الناحية القطاعية وتمركزها في مجالات معينة دون أخذ الطاقة الاستيعابية للسوق المحلية والإقليمية في الاعتبار مما يخلق درجة عالية من المنافسة الضارة فيما بينها.
- نقص الوعي التسويقي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والاكتفاء بالخبرة والجهد الشخصي في إدارة النشاط التسويقي وعدم الاستعانة بالخدمات الاستشارية التسويقية وذلك بسبب قلة القدرات المالية.
- صعوبة وصول المشروعات الصغيرة والمتوسطة إلى الأسواق العالمية وذلك نتيجة بعض الأسباب التجارية السائدة في معظم البلدان النامية والمتقدمة.

✓ **صعوبة شراء التوكيلات التجارية الدولية:** تعاني المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من صعوبات في محاولتها لتوسيع نشاطها وخاصةفي حالة وجود شركات متعددة الجنسيات أو الشركات المحلية الحائزة على علامة تجارية أجنبية، نظرا لوجود صعوبات في عدم القدرة على الحصول على هذه التوكيلات التي تتطلب أموالا كبيرة للحصول عليها[16].

✓ **العولمة كتحد اقتصادي دولي:** تواجه مشروعات الأعمال الصغيرة في معظم الدول النامية ومعظم الأقطار العربية تحديا استراتيجيا يتمثل في التطورات الاقتصادية والسياسية الدولية، ولعل أبرزها ظاهرة العولمة وما نتج عنها من إفرازات تؤثر على فاعلية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومنها توجه الحكومات إلى تبني فلسفة الخصخصة[17].

- ✓ تركيز وسائل الإعلام بكافة صورها الاهتمام الكبير للصناعات والمؤسسات الكبيرة مما يولد شعورا لدى الكثيرين من القائمين على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بتهميش دورهم في التنمية مع ضعفها وعدم قدرتها على التنافسية الإعلامية والإعلانية نظرا لمحدودية رأس مالها[18].

المحور الثاني:– واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

إن توفير بيانات تخص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر من حيث عددها، نسبة زيادة هاته المؤسسات، مساهمتها في التوظيف، طبيعة نشاطاتها، تمركزها الجغرافي يوفر رؤية واضحة حولها لخصائصها وبالتالي تحديد قدراتها والعمل على تنميتها.

1. **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب عددها:** يوضح الجدول الموالي عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر لسنة 2016 موزعة حسب نوع القطاع (عام وخاص) وكذا الشخصية القانونية لسنة 2016:

جدول رقم (02): عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لسنة 2016

نوع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	النسبة المئوية
القطاع الخاص		
الأشخاص المعنويين	575906	%56,32
الأشخاص الطبيعيين:	446325	%43,65
1. المهن الحرة	211083	%20.64
2. الصناعات التقليدية	235242	%23,00
المجموع (1)	1022231	%99,96
القطاع العام:		
الأشخاص المعنويين	**390**	**%0,04**
المجموع (2)	390	%0,04
المجموع	**1022621**	**%100**

المصدر: تقرير وزارة الصناعة والمناجم عن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لسنة 2016 على الموقع: www.mdipi.gov.dz

يظهر الجدول السابق أن عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قد بلغ 1022621 مؤسسة، وتظهر هيمنة القطاع الخاص بنسبة بلغت 99,96% يشكل نصف هاته المؤسسات تقريبا أشخاص طبيعيين والنصف الآخر أشخاص معنويين.

ويظهر الجدول الموالي تشكيلة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر حسب الطبيعة القانونية وذلك لسنة 2016:

شكل رقم (01): الطبيعة القانونية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لسنة 2016

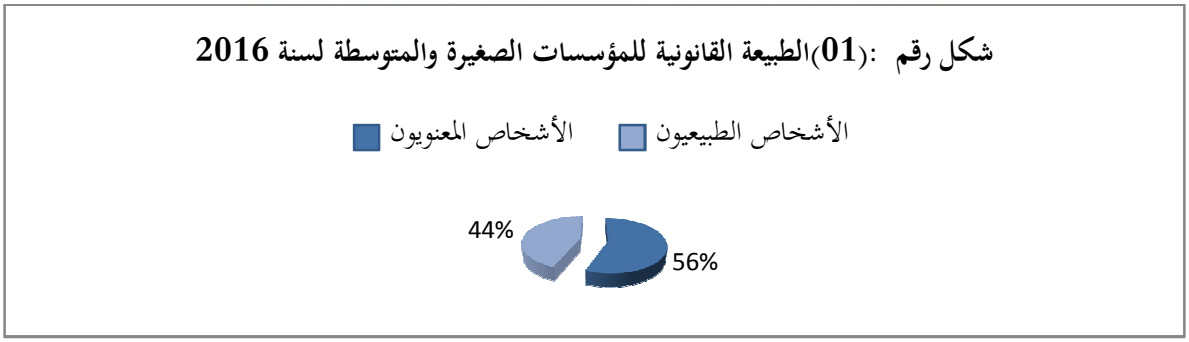

المصدر: تقرير وزارة الصناعة والمناجم عن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لسنة 2016 على الموقع: www.mdipi.gov.dz

2. **توزيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب الحجم**: يظهر الجدول الموالي عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب حجمها:

جدول رقم (03): يوضح عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الحجم

نوع المؤسسة الصغيرة والمتوسطة	عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	%
مؤسسة صغيرة جدا (عدد عمال أقل من 10)	993170	%97,12
مؤسسة متوسطة (عدد عمال من 10 إلى 49 عامل)	26281	%2,57
مؤسسة متوسطة (عدد عمال من 50 إلى 249 عامل)	3170	%0,31
المجموع	**1022621**	**%100**

المصدر: تقرير وزارة الصناعة والمناجم عن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لسنة 2016 على الموقع: www.mdipi.gov.dz

بلغت نسبة المؤسسات الصغيرة جدا ما نسبته 97% والتي تشغل أقل من 10 عمال، تليها المؤسسات المتوسطة بنسبة 2,57%، ويظهر الشكل الموالي هيمنة المؤسسات الصغيرة جدا:

شكل رقم (02): عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الحجم

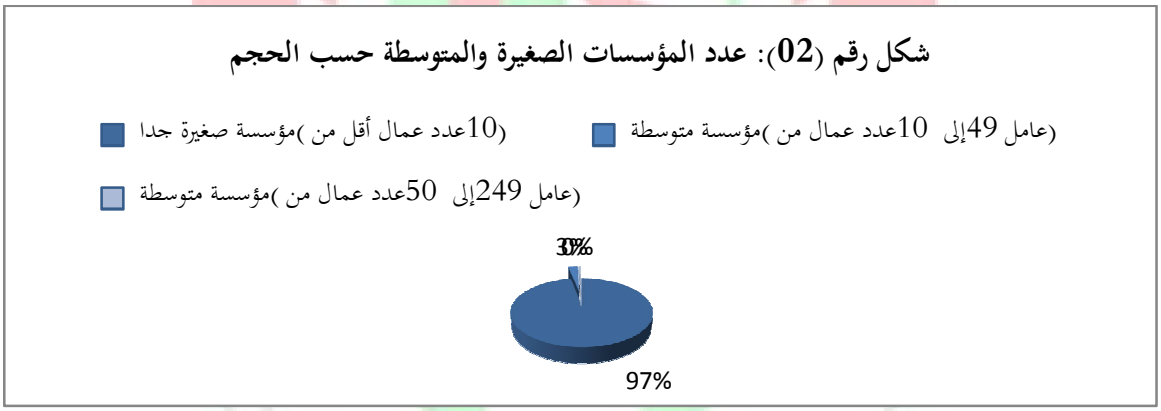

المصدر: تقرير وزارة الصناعة والمناجم عن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لسنة 2016 على الموقع: www.mdipi.gov.dz

3. **توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب نوع النشاط**: تتوزع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ضمن ست مجالات نشاط، تظهر النسب بالجدول (04) أن نشاط الخدمات متضمنا الأعمال الحرة على نصف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يليها نشاط الصناعات التقليدية بنسبة بلغت 23% فنشاط البناء والأشغال العمومية بنسبة 17%.

جدول رقم (04): توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة حسب مجال النشاط لسنة 2016

البيان	مجال النشاط	العدد	النسبة المئوية
1	الزراعة	6130	%0,60
2	الطاقة، المناجم والخدمات التابعة	2767	%0,27
3	البناء والأشغال العمومية	174848	%17,10
4	الصناعات التحويلية	89597	%8,76
5	الخدمات متضمنة الأعمال الحرة	513647	%50.25
6	الصناعات التقليدية	235242	%23,01
	المجموع	**1022231**	**%100**

المصدر: تقرير وزارة الصناعة والمناجم عن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لسنة 2016 على الموقع www.mdipi.gov.dz

4. **توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب نوع المنطقة:** تتمركز 70% من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالشمال تليها المؤسسات بالهضاب العليا بنسبة 21%، والجنوب بنسبة 8%، وفقا لما يظهره الجدول الموالي:

جدول رقم (05): توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب نوع المنطقة لسنة 2016

المنطقة	عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	النسبة المئوية
الشمال	400615	%69,56
الهضاب العليا	125696	%21,83
الجنوب	49595	%8,61
المجموع	**575906**	**%100**

المصدر: تقرير وزارة الصناعة والمناجم عن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لسنة 2016 على الموقع: www.mdipi.gov.dz

5. **تطور العدد الإجمالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:** عرفت المؤسسات الصغيرة والمتوسطةلسنة 2016 نموا بلغ 9,5% مقارنة بسنة 2015، وهو ما يوضحه الجدول الموالي:

جدول رقم (06): توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب نوع المنطقة لسنة 2016

البيان	سنة 2015	سنة 2016	نسبة النمو
العدد الإجمالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	934569	1022621	%9,42

المصدر: تقرير وزارة الصناعة والمناجم عن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لسنة 2016 على الموقع: www.mdipi.gov.dz

6. **تطور عدد العمال بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:** توظف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة 99% من عدد العمال بنسبة نمو بلغت 8% مقارنة بسنة 2015، بينما انخفضت نسبة العمال الموظفين بالقطاع العام بنسبة 34%، وفقا للجدول الموالي:

جدول رقم (07): تطور عدد العمال بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لسنة 2016

نوع المؤسسة الصغيرة والمتوسطة	سنة 2015		سنة 2016		نسبة النمو
	العدد	%	العدد	%	
القطاع الخاص:					
أجراء	1393256	58,75	1489443	58,62	6,90
حرفيين	934037	39,40	1022231	40,23	9,44
المجموع	2327293	98,16	2511674	98,86	7,92
القطاع العام:	43727	1,84	29024	1,14	-33,62
المجموع	2371020	100	2540698	100	7,16

المصدر: تقرير وزارة الصناعة والمناجم عن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لسنة 2016 على الموقع: www.mdipi.gov.dz

7. **تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة:** تم خلال سنة 2016 إنشاء108538 مؤسسة خاصة جديدة، بينما أنهت 34471 مؤسسة نشاطها وقامت 14127 بتجديد نشاطها،ليبلغ عددها 1022231 بنهاية 2016، أي بحصيلة نمو تبلغ 88194 مؤسسة صغيرة ومتوسطة، وهو ما يظهره الجدول(08):

جدول رقم (08): تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة لسنة 2016

نوع المؤسسة الصغيرة والمتوسطة	2015	حركة PME لسنة 2016			2016
		إنشاء	غلق	تجديد النشاط	النمو
أشخاص معنويين	537901	41635	11686	8056	38005	575906
أشخاص طبيعيين	396136	66903	22785	6071	6071	446325
مجموع PME الخاصة	934037	108538	34471	14127	88194	1022231

المصدر: تقرير وزارة الصناعة والمناجم عن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لسنة 2016 على الموقع: www.mdipi.gov.dz

المحور الثالث:– تحديات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر جملة من التحديات المختلفة مما يجبر عددا منها على إنهاء نشاطها، وتعمل الدولة الجزائرية على التعرف على هاته المعوقات بهدف الحد منها ومساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على تجاوزها.

1. **غلق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة**: أنهت 34471 مؤسسة صغيرة ومتوسطة نشاطها خلال سنة 2016 من بينها 34% أشخاص معنويين، وهو ما يظهره الجدول الموالي:

جدول رقم (09): المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة التي أنهت نشاطها لسنة 2016

نوع PME الخاصة	الأشخاص المعنويين	الأشخاص الطبيعيين	المجموع
عدد المؤسسات التي أنهت نشاطها	11686	22785	34471
النسبة المئوية	**%34**	**%66**	**%100**

المصدر: تقرير وزارة الصناعة والمناجم عن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لسنة 2016 على الموقع: www.mdipi.gov.dz

✓ **غلق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة حسب النشاط**: يظهر الجدول (10) المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي أنهت نشاطها موزعة حسب طبيعة النشاط بلغت أعلى نسبة لقطاع الخدمات بنسبة 55% يليه بنسبة متقاربة لقطاع الصناعات التحويلية.

جدول رقم (10): غلق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (الأشخاص المعنويين) لسنة 2016

	نوع النشاط	2015	2016	النمو	
				العدد	%
1	الزراعة والصيد	74	95	21	28,38
2	الطاقة، المناجم والخدمات التابعة	37	32	-5	-13,51
3	البناء والأشغال العمومية	2321	3034	713	30.72
4	الصناعات التحويلية	968	1440	472	48,76
5	الخدمات	4556	7085	2529	55,51
	المجموع	**7956**	**11686**	**3730**	**46,88**

المصدر: تقرير وزارة الصناعة والمناجم عن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لسنة 2016 على الموقع: www.mdipi.gov.dz

ويظهر الجدول (11) أن قطاع الصناعات التقليدية هو الأكثر تعرضا لغلق النشاط يليه قطاع الزراعة بالنسبة للأشخاص الطبيعيين:

جدول رقم (11): غلق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (الأشخاص الطبيعيين) لسنة 2016

البيان	الصحة	العدالة	الزراعة	الصناعات التقليدية	المجموع
عدد مرات وقف النشاط	2414	538	6617	13216	22785
%	**10,59**	**2,36**	**29.04**	**58.00**	**100**

المصدر: تقرير وزارة الصناعة والمناجم عن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لسنة 2016 على الموقع: www.mdipi.gov.dz

2. **تحليل للتحديات التي تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**: قامت المديرية العامة للدراسات بوزارة الصناعة والمناجم بعمل استبيان بغية استقصاء رأي القيمين على هاته المؤسسات بهدف معرفة أهم التحديات التي تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في محاولة لمساعدتها على تجاوزها، وفيما يلي حصر لنتائج هذا الاستقصاء –علما أن مقياس المستخدم هو ضمن المجال 1 إلى 5 يمثل المقياس 5 التحدي الأكثر تأثيرا –:

جدول رقم (12): يوضح التحديات المؤثرة على نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لسنة 2016

البيان	PME الخاصة	PME العمومية	الإجمالي
اليد العاملة:(من حيث توفرها، كلفتها وجودتها)	3,39	2,60	3,39
القروض والضرائب:(من حيث الحصول على قرض، الفوائد المرتفعة، عمل البنوك، الضرائب المرتفعة، عمل الإدارة الضريبية)	2,89	2,47	2,88
المواد الأولية والتجهيزات: (من حيث توفر المواد الأولية، توفر قطع الغيار، توفر التجهيزات)	2,77	2,78	2,77
النقل: (البري، الجوي، بالسكك الحديدية، البحري)	1,67	2,08	1,68
الجمارك: (الرسوم الجمركية المرتفعة على المواد المستوردة، الرسوم الجمركية المنخفضة على الصادرات، عمل الجمارك)	1,92	2,84	1,92
خدمات الرقابة والإدارة: (عمل إدارة الرقابة على الجودة، عمل خدمات النظافة، خدمات قمع التقليد، البيروقراطية)	2,42	2,66	2,42
البنية التحتية: (عدم ملاءمة مكان العمل، كلفة الإيجار المرتفعة)	3,01	1,86	3,00
المنافذ: (المنافسة غير المتكافئة، المنافسة، خدمات التوزيع)	2,48	3,49	2,48
الوصول للمعلومة: (معلومات إحصائية، تقنية، خدمات الاستشارة)	1,85	2,86	1,85

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على نتائج الاستبيان الوارد بتقرير وزارة الصناعة والمناجم عن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لسنة 2016 على الموقع: www.mdipi.gov.dz

من خلال نتائج الاستبيان الذي اشتمل على تسع محاور رئيسية اتضح أن:

- اليد العاملة من حيث توفرها، كلفتها وجودتها تمثل أهم تحد تواجهه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، يليه محور القروض والضرائب، ثم محور المواد الأولية والتجهيزات.

- التحديات التي تواجهها المؤسسات في القطاع العام أقل في محوري اليد العاملة، البنية التحتية، بينما يمثل تحد النقل، الجمارك، المنافسة، الوصول للمعلومة.
- تراجع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التابعة للقطاع العام تحديات خاصة بها مرتبطة بنظام الرقابة والإدارة بها كونها تابعة للقطاع العام، كما يظهر أن الرسوم الجمركية والمتوقع أنها لن تشكل تحديا بالنسبة لها ولكن نتائج الاستبيان أظهرت عكس ذلك.

3. **أهم التحديات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:** في تحليل للمحاور التي اشتملها الاستبيان يتضح أن تحد كلفة اليد العاملة يليها جودتها من أكثر العوامل المؤثرة سلبا على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ضمن محور اليد العاملة، يليها عامل الضرائب المرتفعة ضمن محور القروض والضرائب وتمثل أهم ثلاث تحديات تواجهها، تليها تحديات أخرى كتوفر اليد العاملة، مصاريف الإيجار المرتفعة، البيروقراطية، المنافسة غير الشريفة، عمل الإدارة الجبائية، الحصول على المواد الأولية، ارتفاع الفوائد وأخيرا عدم ملاءمة مكان العمل.

شكل رقم (03): التحديات الأكثر تأثيرا على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لسنة 2016

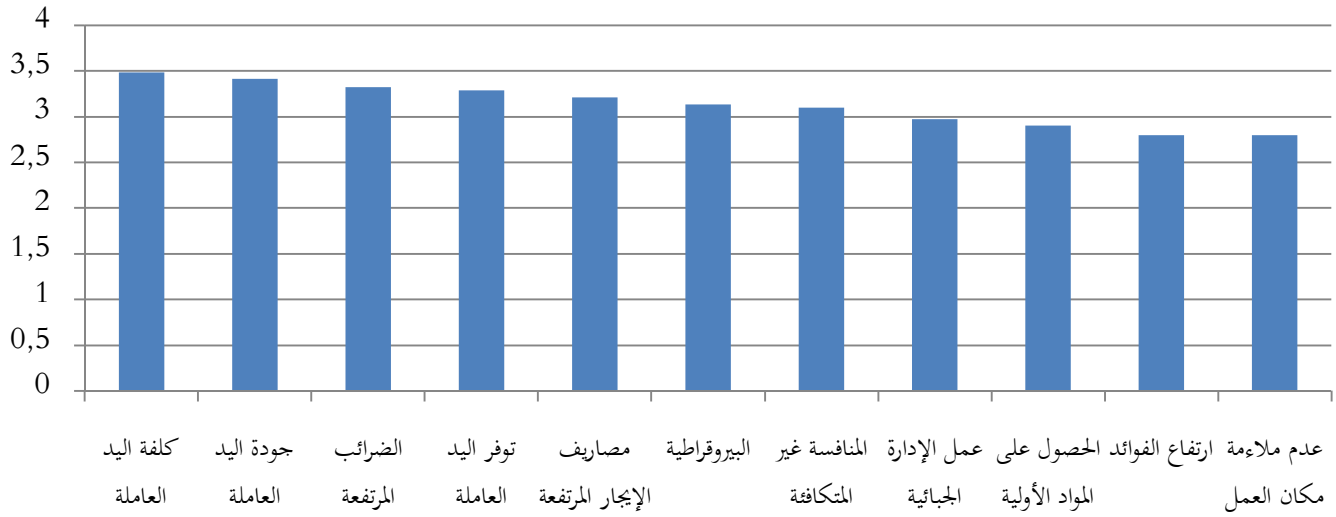

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على نتائج الاستبيان الوارد بتقرير وزارة الصناعة والمناجم عن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لسنة 2016 على الموقع: www.mdipi.gov.dz

وفيما يلي عرض لأهم الأسباب التي أنتجت هاته التحديات بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية:

- ✓ **تحديات متعلقة باليد العاملة:** تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تحد توظيف اليد العاملة غير المتوفرة وهذا التحد يشمل القطاعين الخاص والعام، بمؤسسات القطاع الخاص فإن المؤسسات المتوسطة هي الأكثر عرضة لهذا التحدي بينما المؤسسات المتوسطة والصغيرة بالقطاع العام هي من يواجه هذا التحد، وتشكل أنشطة المناجم، الكيمياء والبلاستيك مجالات التوظيف الأصعب.

بالإضافة لعدم توافر فرص التكوين والتدريب الجيد والمناسب لإعدادالموارد البشرية اللازمة لإقامة وإدارة هذه المؤسسات، حيث يتميز العمال في هذه المؤسسات بتعدد الاختصاصات على عكس المؤسسات الكبيرة، والمبرر هو صغر حجمها فنادرا ما تعتمد هاته المؤسسات على مخططات لتنمية معارف مستخدميها ويرجع السبب في ذلك لتكلفة عملية التكوين[19].

- ✓ **تحديات تمويلية:** غياب ثقافة السوق المالي في الجزائر، هو ما جعل منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطةتعمل وفقا لنماذج التسيير التقليدي وبموارد ضئيلة، ما صعب عليها الأمر فمن جهة لا يمكنها اللجوء إلى السوق المالي ومن جهة أخرى البنوك التي تصعب عليها

الأمر من خلال كثرة الضمانات لمنح والقرض، ويرجع تردد البنوك في تقديم القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لأنها تراها هشة كون منحها قروضا يعتبر مخاطرة كبيرة نتيجة لعدم ثقتها في دراسات الجدوى التي تقدمها هذه المؤسسات، وتبقى أسعار الفائدة لهاته البنوك عالية بالنسبة لها[20].

بالإضافة لمشاكل التمويل المصرفي تصطدم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمشاكل تمويل تتعلق بها يكون ذلك من خلال السحب الكبير للأرباح النقدية من المؤسسة، بالإضافة ضعف التمويل الذاتي نتيجة محدودية المدخرات الشخصية وعدم كفايتها للوفاء بحاجاتها التمويلية[21].

- ✓ **تحديات تموينية:** إن التموين بالمواد الأولية والمنتجات نصف المصنعة خاصة المستوردة منها يمثل أحد المشاكل الحقيقية التي تعاني منها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ذلك أن معظمها يفتقد إلى الخبرة في تسيير عمليات الاستيراد خاصة الحديثة النشأة، فبعد تحرير التجارة الخارجية ظهرت مؤسسات خاصة تمارس عملية الاستيراد والتي اهتمت باستيراد السلع الاستهلاكية سريعة النفاذ في السوق المحلية، الأمر الذي أثر على تكوين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي أصبحت تعاني من مشكل نقص التموين وارتفاع أسعار المواد الأولية المتوفرة وقطع الغيار والتجهيزات الإنتاجية، وذلك نتيجة مشاكل الصرف (خطر الصرف) والتذبذبات التي تعرفها الأسواق على المستوى العالمي وغياب سياسة تنظيمية لهذا المجال[22].
- ✓ **تحديات تجارية:** إن انعدام الخبرة لدى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية تحول دون توقعها في الأسواق الأجنبية، علاوة على ارتفاع تكاليف النقل الدولي وعجز خدمات دعم التصدير المخصصة لذلك، والذي يترتب عنه ارتفاع التكاليف التسويقية وبالتالي انخفاض هامش الربح الممكن تحقيقه من التصدير[23].
- ✓ **تحديات جبائية:** بالرغم من سياسة الإصلاح الجبائي التي كان من أهم أهدافها التخفيف من حدة الأعباء والعراقيل البيروقراطية الكبيرة التي مست النظام الجبائي في السنوات السابقة، إلا أنه لا يزال يتسم بكثير من التعقيدات وعدم الاستقرار والتدابير الاستثنائية، مما يخلق حالة من عدم الشفافية وبطء عمل الإدارة الضريبية نتيجة عدم تعميم الإعلام الآلي، وعدم قدرة الإدارة على الضريبة اعتماد فكرة الزبونية في علاقاتها مع الغير، كما يضاف إلى ذلك أن المتعاملين يشتكون من ارتفاع اشتراكات أرباب العمل في صندوق الضمان الاجتماعي والتي تثقل كاهل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة[24].
- ✓ **صعوبة إيجاد المكان الدائم والملائم لإقامة المؤسسة:** ومن ثم انجاز المشاريع والاستثمارية وتنميتها بسبب[25]:
  - طول مدة منح الأراضي (العقار) المخصصة للاستثمار.
  - الرفض دون مبرر في كثير من الحالات لعدد من الطلبات.
  - ارتفاع أسعار الأراضي والمباني أو انعدامها أو عدم ملاءمتها.
- ✓ **تحديات تنافسية:** إن عدم توافق المنتجات الوطنية الموجهة للتصدير مع المعايير العالمية من حيث الجودة، جعل نتائج المنافسة محسومة للطرف القوي، مما يجعل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة غير مؤهلة للمنافسة وإيجاد مكان لها في الأسواق الدولية في حال توجهها للأسواق الدولية[26]، إضافة للانفتاح الاقتصادي غير المدروس على الأسواق العالمية وعدم باستحداث طرق وميكانيزمات لحماية المنتوج الوطني من منافسة المنتجات الأجنبية التي تتميز بالجودة العالية وانخفاض الأسعار[27].
- ✓ **صعوبة الإجراءات الإدارية والتنفيذية[28]:** إذا كان نشاط المؤسسة يتطلب الاستجابة الإدارية السريعة من حيث التنظيم والتنفيذ، فإن الإدارة في الجزائر لا تزال بعيدة عن تقديم خدمات بأسرع ما يمكن وبكفاءة عالية إذا يغلب عليها الروتين، مما جعل معالجة الملفات واعتماد المشاريع يتم ببطء كبير لدرجة أن الكثير منها عطل ولم يحصل على الموافقة في أوانه، مما ضيع على أصحابه وعلى الاقتصاد الوطني فرصا اقتصادية عديدة، ومن الأسباب الكامنة وراء ذلك:

- مشكلة الذهنيات أو العقليات إذ أنها لم تتهيأ بعد لاستيعاب وفهم خصوصية هذا النوع من المؤسسات ومن ثم التعامل معه وفق متطلباته.
- سرعة حركية التقنين وإنتاج النصوص، لم تواكبها حركية مماثلة على مستوى الأجهزة التنفيذية.

وحسب تحقيق قامت به وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فإن مدة إنشاء مؤسسة يتراوح بين 6 أشهر و3 سنوات حسب طبيعة النشاط[29]، وهي مدة طويلة جدا مقارنة بدول أخرى.

- ✓ **غياب نظام المعلومات:** إن غياب وضعف نظام المعلومات وسوء التحكم في تقنيات وآليات التسيير تجعل من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هشة وغير قادرة على المنافسة خاصة في بداياتها مما لا يساعد على تنميتها وتطويرها[30].

إضافة للأسباب التالية:

- ✓ إن ضعف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر رغم الجهود المبذولة يرجع إلى أن الحديث عن تنمية هذا النوع من المؤسسات لا يمكن أن يتم بمعزل عن القطاعات الاقتصادية الأخرى، بمعنى أن الخلل الحاصل في هذه القطاعات لا بد أن ينعكس على قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأن معوقات التنمية بمفهومها الشامل وتناقضاتها تنعكس سلبيا على قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة[31].
- ✓ تعود معظم مشاكل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر إلى مرحلة الإنشاء ويرجع ذلك إلى ضعف روح المبادرة ونقص الخبرة والمستوى التأهيلي للمشروع، أما عدم نجاح المشروع بعد إنشائه فيعود لضعف الدراسة التقنية والمالية للمشروع التي تتم على مستوى البنك مما يستدعي برمجة دورات للقائمين أو صندوق الضمان على مستوى القائمين على دراسة هذه المشاريع[32].
- ✓ اختلاف المحيط التشريعي والاقتصادي في الجزائر عن غيره في العديد من الدول أدى إلى ظهور العديد من العراقيل قللت من قدرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على تحقيق التنمية المنشودة[33].
- ✓ رغم العراقيل التشريعية، المالية والاقتصادية فإن الدور التنموي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر قد تضاعف مع بداية عشرية التسعينات من القرن الماضي وذلك بسبب التحفيزات الجبائية والمالية[34].
- ✓ إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رغم أنها تتصف بالمرونة التي تمكنها من التكيف مع المتغيرات الخارجية والداخلية نجد أنها لا تعرف استقرارا وخاصة في البلدان التي لم تعتمد على هذا النوع من المؤسسات إلا منذ مدة قصيرة، وخاصة في ما يتعلق بعملية إنشائها ومساعدتها على النمو والتوسع وضمان استمراريتها[35].

الاستنتاجات والتوصيات:

- ➢ مما سبق عرضه يتم عرض أهم الاستنتاجات كما يلي:

1. تظهر هيمنة القطاع الخاص على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، غالبيها عبارة عن مؤسسات صغيرة جدا وتتركز أغلبها في قطاع الخدمات والصناعات التقليدية.
2. بلغت نسبة نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر 10% لسنة 2016 مقارنة بالسنة السابقة توظف هاته المؤسسات غالبية العمال مع ملاحظة تراجع قدرة القطاع العام على الاحتفاظ باليد العاملة.
3. أنهت 34471 مؤسسة صغيرة ومتوسطة نشاطها خلال سنة 2016، تركزت بقطاع الخدمات تليها قطاع الصناعات التحويلية بالنسبة للأشخاص المعنويين، بينما قطاع الصناعات التقليدية للأشخاص الطبيعيين.

4. تمثل اليد العاملة من حيث كلفتها وجودتها إضافة للضرائب المرتفعة أهم التحديات التي تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
5. تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القطاع العام نفس التحديات التي تواجهها مؤسسات القطاع الخاص كما أنها تواجه تحديات خاصة بها متمثلة في النقل، الجمارك والإدارة.

➢ كما يتم عرض أهم التوصيات كما يلي:

1. العمل على تشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتنويع مجالات نشاطها لتشمل مجالات أخرى مثل الزراعة وقطاع الطاقة والمناجم.
2. تشجيع إنشاء مؤسسات صغيرة والمتوسطة باعتبارها ركيزة أساسية لإنشاء المشاريع الكبيرة، خاصة وأن جل المؤسسات بالجزائر ذات طبيعة صغيرة جدا.
3. العمل على مواجهة التحديات التي تعيق عمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر من خلال توفير يد عاملة تكون مدربة وذات كلفة مقبولة.
4. العمل على دراسة احتياجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لخصائص اليد العاملة من حيث الإمكانيات والاختصاصات المختلفة.
5. إنشاء دورات ومراكز تكوينية لليد العاملة بحيث تكون ذات جودة بهدف استقطابهم من قبل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مما سيساهم في حل مشكلة البطالة.
6. تدعيم خزينة المؤسسات الصغيرة جدا من خلال إعادة دراسة المنظومة الضريبية المطبقة على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتدعيم إيجارات التي تدفعها وكلفة اليد العاملة المشتغلة بها، وخفض الفوائد المدفوعة.
7. العمل على إزالة أوجه البيروقراطية بالإدارات الجزائرية المختلفة بالإضافة لتدعيم عمل الإدارة الجبائية من خلال تطبيق الإدارة الالكترونية مما يسهل علاقة هاته الإدارات المختلفة بمسيري المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
8. محاولة دعم المنتوج المحلي الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتجاوز حالة المنافسة غير المتكافئة بالأسواق سواء بزيادة التسعيرة الجمركية المفروضة على السلع المستوردة أو خفض التسعيرة الجمركية على المنتوج المحلي الموجه للتصدير.

المراجع:

[1]أحمد عارف العساف وآخرون، **الأصول العلمية والعملية إدارة المشاريع الصغيرة والمتوسطة**، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012، ص: 23.

[2]مصطفى يوسف كافي، **بيئة وتكنولوجية إدارة المشروعات الصغيرة والمتوسطة**، الطبعة الأولى، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2014، ص: 29.

[3]ليث عبد الله القهيوي وبلال محمود الوادي، **المشاريع الريادية الصغيرة والمتوسطة في عملية التنمية**، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص: 15.

[4]مناور حداد، **دور البنوك والمؤسسات المالية في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة –إضاءات من تجربة الأردن والجزائر–**، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية،يومي 17-18 أفريل 2006،جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، الجزائر، ص: 21.

[5]غالم عبد الله وسبع حنان، **واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في تنمية الاقتصاد الوطني**، الملتقى الوطني حول:واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، يومي 05-06 ماي 2013، جامعة الوادي، الجزائر، ص: 11.

[6]منى مسغوني، **نحو أداء تنافسي متميز للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، مجلة الباحث، العدد (10)، 2012، ص: 125.

[7]فلاح حسن حسني، **إدارة المشروعات الصغيرة –مدخل استراتيجي للمنافسة والتميز–**، الطبعة الأولى، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006، ص ص: 26-27.

[8]أيمن علي عمر، **إدارة المشروعات الصغيرة –مدخل بيني مقارن–**، الدار الجامعية، مصر، 2007، ص: 37.

[9]ليث عبد الله القهيوي وبلال محمود الوادي، **مرجع سابق**، ص: 35-36.

[10]**نفس المرجع السابق**، ص ص : 37-38.

[11]أحمد عارف العساف وآخرون، **مرجع سابق**، ص: 39.

[12]ليث عبد الله القهيوي وبلال محمود الوادي،**مرجع سابق**، ص ص : 38-39.

[13]أحمد عارف العساف وآخرون، **مرجع سابق**، ص: 39.

[14]مصطفى يوسف كافي، **مرجع سابق**، ص: 60.

[15]**نفس المرجع السابق**، ص: 62.

[16]عبد المطلب عبد الحميد، **اقتصاديات تمويل المشروعات الصغيرة**، الدار الجامعية، مصر، 2009، ص: 69.

[17]فلاح حسن الحسيني، **مرجع سابق**، ص: 66.

[18]أيمن على عمر، **مرجع سابق**، ص: 147.

[19]شريف غياط ومحمد بوقموم، **التجربة الجزائرية في تطوير وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية**، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد (24)، العدد الأول، 2008، ص: 139.

[20]ريحان الشريف وبومود إيمان، **بورصة تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة أحدث مصدر لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة – تسليط الضوء على فتح صحن بورصة الجزائر أمام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة–**، ملتقى وطني حول التنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، 18-19 أفريل 2012، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة ص: 11.

[21]**نفس المرجع السابق**، ص: 06.

[22]كتوش عاشور وطرشي محمد، **تنمية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة** ، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة في الدول العربية ، يومي 17-18 أفريل 2006، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، الجزائر، ص: 1039.

[23]جمال خنشور وحمزة العوادي، **نحو إرساء إستراتيجية متكاملة لتنمية صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية**، مجلة الواحات للبحث والدراسات، المجلد (07)، العدد (02)، 2014، ص: 51.

[24]كتوش عاشور وطرشي محمد،**مرجع سابق**، ص: 1038.

[25]شريف غياط ومحمد بوقموم، **مرجع سابق**، ص: 17.

[26]جمال خنشور وحمزة العوادي،**مرجع سابق**، ص: 51.

[27]كتوش عاشور وطرشي محمد، **مرجع سابق**، ص: 1039.

[28]شريف غياط ومحمد بوقموم، **مرجع سابق**، ص: 138.

[29]كتوش عاشور وطرشي محمد، **مرجع سابق**، ص: 1036.

[30]شريف غياط ومحمد بوقموم، **مرجع سابق**، ص: 138.

[31]السعيد بربيش، **مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية: حالة الجزائر**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد (12)، ص: 60.

[32]آيت عيسى عيسى، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر –آفاق وقيود–**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا،العدد (06)، ص: 288.

[33]العايب ياسين، **دراسة وتحليل عوامل زيادة أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري**، ملتقى وطني حول التنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، 18-19 أفريل 2012، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، ص: 14.

[34]**نفسمرجع سابق**، ص: 15.

[35]آيت عيسى عيسى، **مرجع سابق**، ص: 286.